الأزمة الاقتصادية والمالية لليونان وأثرها على الاقتصاد المصري

إعداد: محمد حسن يوسف

مايو ٢٠١٠

المحتويات

- تمهيد: الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو
- خلفية عامة عن الاقتصاد اليوناني والأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها الآن
- معضلة الأزمة اليونانية
- أكثر الاقتصادات تعرضا للمشكلات داخل منطقة اليورو (مجموعة البيجس)
- كيف تفاعلت مجموعة اليورو والمؤسسات الدولية مع الأزمة اليونانية
- تأثير الأزمة اليونانية على الاقتصاد المصري

تمهيد
الاتحاد الأوربي ومنطقة اليورو

الاتحاد الأوربي (٢٧)

- ١٩٥٧: إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) بعضوية ٦ دول هي: ألمانيا / ايطاليا / بلجيكا / فرنسا / لوكسمبرج / هولندا
- ١٩٦٠: إنشاء رابطة التجارة الحرة الأوربية (EFTA) بعضوية ٧ دول هي: المملكة المتحدة / الدانمرك / الترويج / السويد / سويسرا / النمسا / البرتغال
- ١٩٦٧: إنشاء الجماعة الأوربية (EC) التي نتجت عن دمج كل من الجماعة الأوربية للطاقة الذرية (EAEC) والجماعة الاقتصادية للفحم والصلب (ECSC) والجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) معا
- ١٩٧٣: انضمام ٣ دول جديدة هي: الدانمرك / ايرلندا / المملكة المتحدة للجماعة الأوربية

الاتحاد الأوربي (٢٧)

- ١٩٨١: انضمام اليونان للجماعة الأوربية
- ١٩٨٦: انضمام كل من البرتغال / اسبانيا للجماعة الأوربية
- ١٩٩٣: تغير اسم الجماعة الأوربية إلى الاتحاد الأوربي (EU) بعضوية ١٢ دولة
- ١٩٩٥: انضمام ٣ دول جديدة للاتحاد الأوربي: النمسا / فنلندا / السويد
- ٢٠٠٤: انضمام ١٠ دول جديدة للاتحاد الأوربي: قبرص / جمهورية التشيك / استونيا / المجر / لاتفيا / ليتوانيا / مالطا / بولندا / سلوفاكيا / سلوفينيا
- ٢٠٠٧: انضمام كل من بلغاريا / رومانيا للاتحاد الأوربي
- ليصبح عدد الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي الآن هو ٢٧ دولة

شكل رقم (١):
عدد انتهاكات قاعدة عجز الـ٣% خلال الفترة ١٩٩٩ ــ ٢٠٠٩

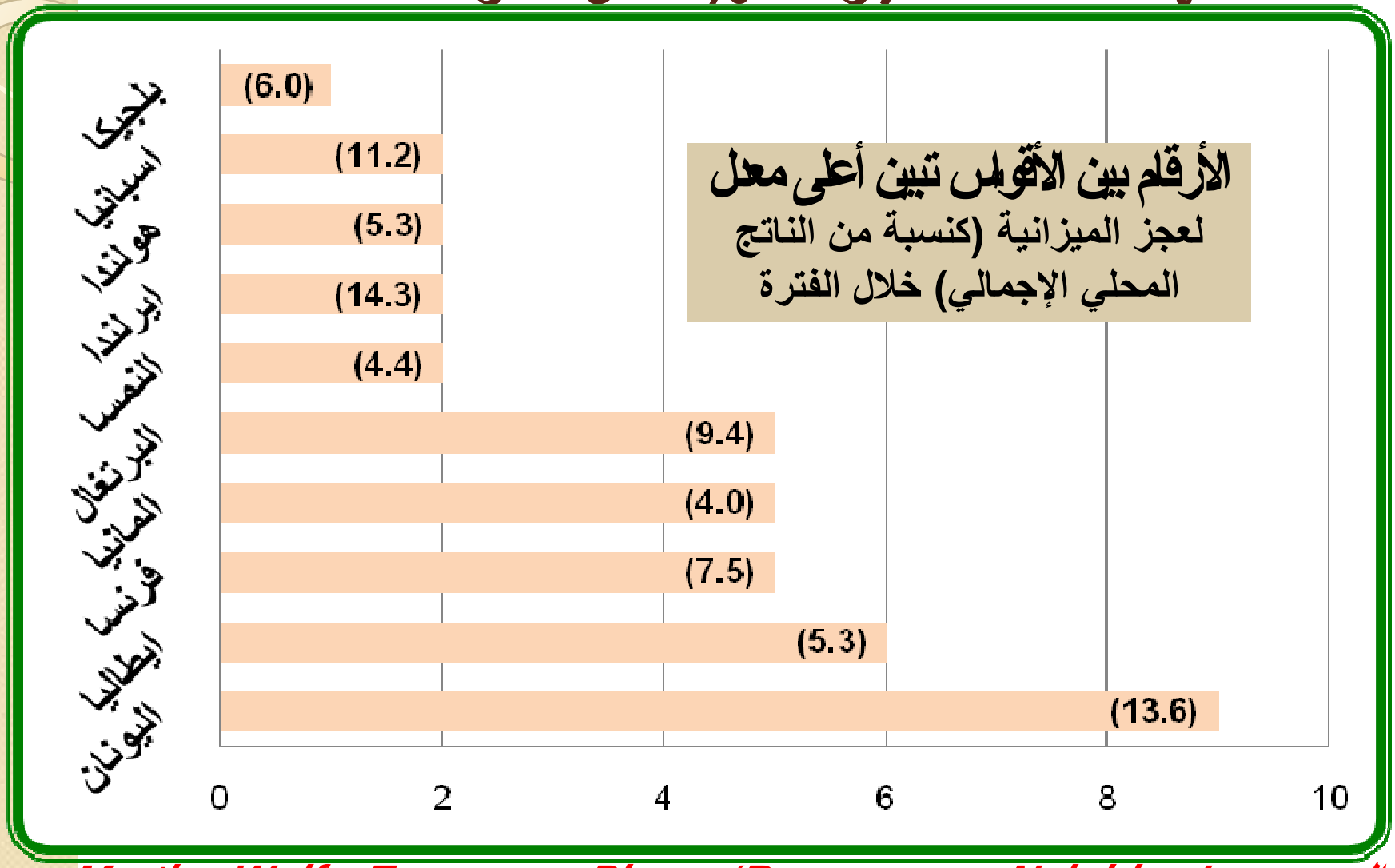

المصدر: *Martin Wolf, Eurozone Plays 'Beggar my Neighbor', Financial Times, May 18, 2010.*

منطقة اليورو (١٦)

- مارس ١٩٧٩: بدء سريان نظام العملة الأوروبي، تم في إطاره تحديد أسعار صرف العملات وتحديد معدلات تأرجحها، وأطلق علي ذلك اسم افتراضي هو وحدة النقد الأوروبية (ECU).
- يوليو ١٩٩٠: أولى مراحل الاتحاد الاقتصادي والمالي. ونص على قيام السوق الداخلية الموحدة في كل الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي علي ضمان حرية التنافس.
- ديسمبر ١٩٩١: وافقت الدول الأعضاء في مؤتمر عقد بماستريخت الهولندية علي خطة من عدة مراحل علي توحيد عملتهم. وتحدد تلك الخطة سقف العجز المسموح به في ميزانيات الدول (٣%) ومديونية الدولة يجب ألا تتجاوز ٦٠% من إجمالي ناتجها المحلي.
- في ١٩٩٤: اختيار فرانكفورت لتكون مقرا للبنك المركزي الأوروبي.
- ديسمبر ١٩٩٥: اختيار اسم العملة الأوروبية الجديدة اليورو.
- يونيو ١٩٩٧: استجابة لمبادرة ألمانية، تعهدت دول الاتحاد الأوروبي باتفاقية الاستقرار والنمو الخاصة بإدارة ميزانيات مستقرة.

منطقة اليورو (١٦)

- مايو ١٩٩٨: نجحت ١١ دولة في الوفاء بشروط ومعايير الانضمام للعملة الأوروبية. إلا أن دولا أخرى كثيرة لجأت إلي التحايل بشأن بنود ميزانياتها الحقيقية لتتماشي والشروط المطلوبة.
- يناير ١٩٩٩: بدء سريان الاتحاد النقدي مع تثبيت أسعار الصرف. ومن بين الدول الـ١٥ الأعضاء بالاتحاد الأوروبي (في ذلك الوقت) أعلنت كل من بريطانيا والسويد والدنمارك عدم انضمامها إلي اليورو.
- يناير ٢٠٠١: أعلنت اليونان انضمامها إلي منطقة اليورو بعد أن أعلنت أن مديونيتها الجديدة تبلغ١.٦% من إجمالي ناتجها المحلي.
- يناير ٢٠٠٢: طرحت عملة اليورو في أسواق منطقة اليورو بديلا عن العملات المحلية.
- سبتمبر ٢٠٠٤: أبلغت الحكومة اليونانية الاتحاد الأوروبي أن ما أعلنته حول أرقام ميزانيتها للسنوات السابقة تم حسابه بصورة خاطئة.

منطقة اليورو (١٦)

- ينـاير ٢٠٠٧: انضـمت سـلوفينيا إلـي منطقـة اليـورو، تلتهـا مالطـة وقبرص في ٢٠٠٨ ثم سلوفاكيا في ٢٠٠٩.
- ديسمبر ٢٠٠٨: تعلن دول الاتحاد الأوروبي برنامجا ماليا طارئا لحفز الاقتصاد للتخفيف من تداعيات أثر الأزمة العالمية المالية. وأطاح ذلك بالمعايير المتفق عليها لضمان استقرار اليورو.

منطقة اليورو (١٦)

اسبانيا	ألمانيا	ايرلندا 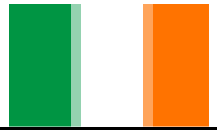	ايطاليا	البرتغال 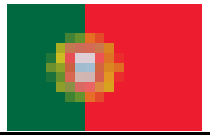
بلجيكا	سلوفينيا 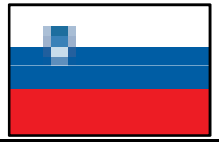	سلوفاكيا	فرنسا 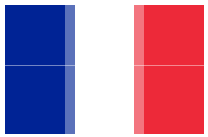	فنلندا 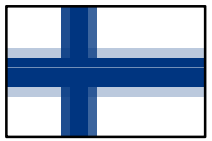
قبرص	لوكسمبرج	مالطا 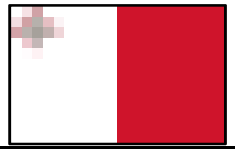	النمسا	هولندا
		اليونان 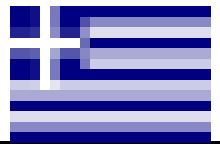		

أولا
خلفية عامة عن الاقتصاد اليوناني والأزمة الاقتصادية والمالية التي يواجهها الآن

اليونان
مقدونيا
بلغاريا
ألبانيا
تركيا
البحر الأسود
البحر الأدرياتيكي
البحر الإيوني
البحر الأبيض المتوسط
بحر كريت
بحر سكيروس
إسطنبول
أورستياس
كوموتيني
الكساندروبولس
زانثي
كافلا
دراما
سيراي
كلكس
إيديسا
فيروي
فلورينا
تسالونيكي
كاتريني
كوزاني
جيريفنا
كالاباكا
أوبانيا
لاريسا
فولوس
كارديتسا
أرتا
إيغومانيتسا
كيركيرا
كورفو
بريفيزا
لفكاس
أغرينيون
ميسيلونيون
كفالونيا
أرغوستيليون
زانته
باتراس
أثينا
ثيفاي
خالكيس
ليفاديا
لميا
كورنث
بيرغس
تريبوليس
نافبليون
سبارته
كلماته
يثيون
كيثيرا
لمنوس
ثاسوس
سبتمبريانا
ميتيليني
لسبوس
إيجه
خيوس
ساموس
أندرس
سيروس
ناكسوس
كوس
رودس
كاربانوس
إيراكليون
خانيه
رثيمون
كريت
سيتيا
100 كم
100 ميل
40
35
20
25

اليونان

- استفادت اليونان من الانضمام إلى منطقة اليورو في عام ٢٠٠١. ولكن أفرطت الحكومة اليونانية في الإنفاق الترفي وارتفع من ثم الإنفاق العام لآفاق مرتفعة.
- وتعاني اليونان الآن من جراء إنفاقها الضخم، والتهرب من الضرائب واسع النطاق – لتجد نفسها غير قادرة على التعامل مع الأعباء الهائلة لديونها الضخمة أو مع الوفاء بقواعد عجز الميزانية التي حددها الاتحاد الأوربي. ويبلغ العجز في اليونان ١٢.٧ ٪، وهو ما يزيد عن أربعة أضعاف المعدل الذي تسمح به القواعد الأوروبية.

مؤشرات الاقتصاد اليوناني

بيان	٢٠٠٨	٢٠٠٩
جملة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار يورو)	٢٤٣	٢٦١
جملة الناتج المحلي الإجمالي (بالمليار دولار)	٣٥٧	٣٤٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)	٢.٩	٣.١-
الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للفرد (دولار / سعر التعادل)	٣٠٩٠٧	٣٠١٤٤
معدل التضخم (%)	٤.٢	٠.٤
معدل نمو الناتج الزراعي (%)	٠.٤	٠.٤
معدل نمو الإنتاج الصناعي (%)	٣.٢	٣.٢
معدل البطالة (%)	٧.٧	٨.٩
عجز الموازنة (كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي)	٥.٢-	٥.٩-
ميزان المعاملات الجارية (بالمليار دولار)	٥١.٥-	٣٠.٤-
الميزان التجاري (بالمليار دولار)	٦٤.٨-	٤٠.٢-

المصدر: Financial Times, Greece, 5/6/2009

شكل رقم (٢):
اليونان: عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

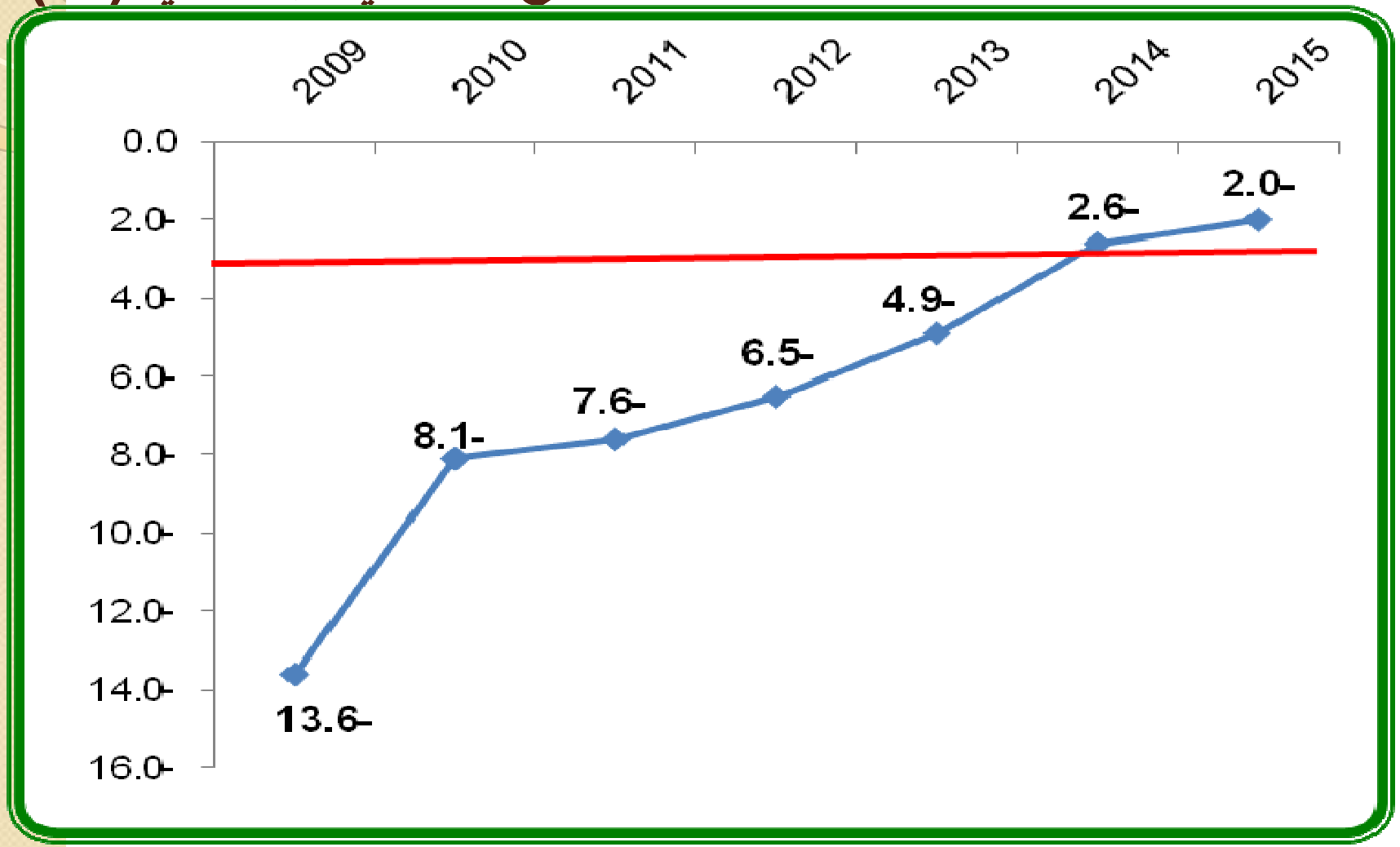

المصدر: *IMF, Greece: Staff Report on Request for Stand-By Arrangement, May 2010.*

شكل رقم (٣):
اليونان: إجمالي الدين كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)

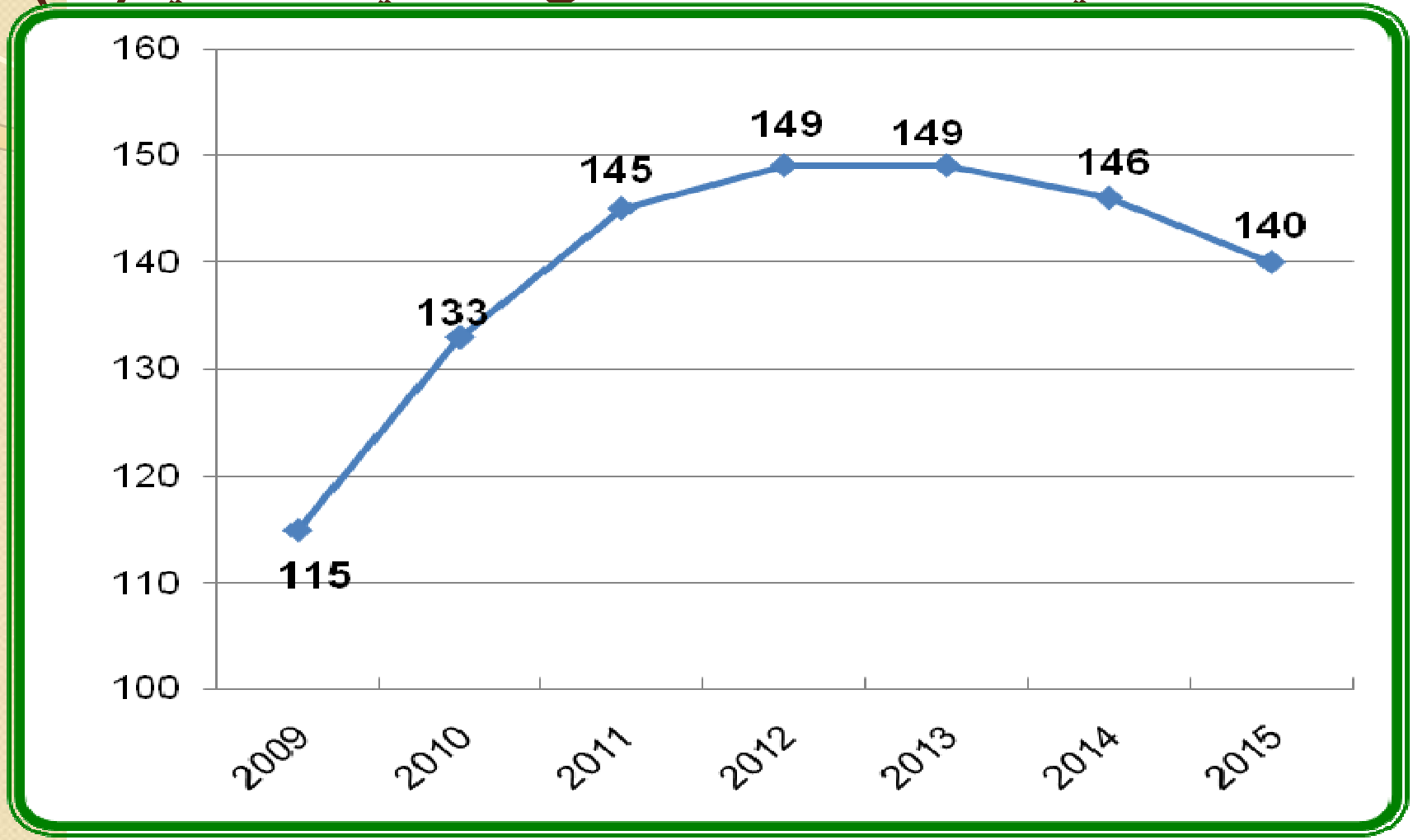

المصدر: *IMF, Greece: Staff Report on Request for Stand-By Arrangement, May 2010.*

شكل رقم (٤): اليونان: معدل البطالة (%)

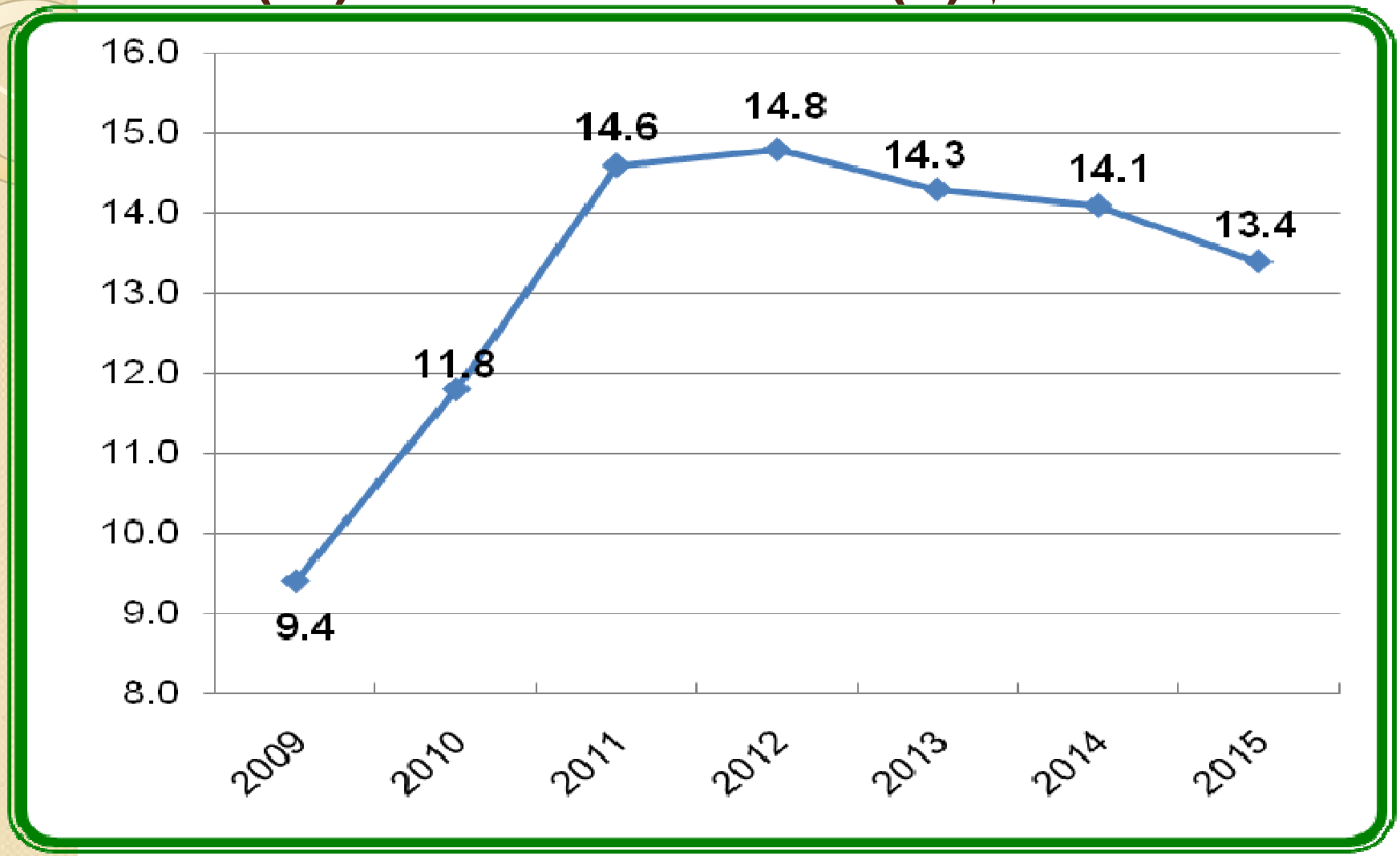

المصدر: *IMF, Greece: Staff Report on Request for Stand-By Arrangement, May 2010.*

اليونان

- **ترتيب الاقتصاد في الاتحاد الأوربي**: الثالث عشر
- **إجمالي الدين في ٢٠١٠ (متوقع)**: ١٢٥% من الناتج المحلي الإجمالي
- **إجمالي الدين في ٢٠٠٧**: ٩٤.٥% من الناتج المحلي الإجمالي
- **عدد السكان**: ١١.٣ مليون نسمة
- **أداء الأسهم في عام ٢٠١٠**: -١٠.٥ (حتى ١١ فبراير ٢٠١٠)

كيف تفجرت الأزمة في اليونان

- بدأت الأزمة المالية في اليونان تطفو علي السطح ويشعر بها الشعب اليوناني في بداية التسعينيات، ولكن تأثيرها السلبي اشتد علي خلفية ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية وجميع أنحاء العالم وانهيار رابع بنك استثماري أمريكي في ١٥ أغسطس ٢٠٠٨، حيث كان بداية حقيقية لأزمة الاقتصاد العالمي بصفة عامة ولليونان بصفة خاصة، ووصول ديون اليونان إلي رقم خيالي قرابة ثلاثمائة مليار يورو.

كيف تفجرت الأزمة في اليونان

- كما أن معاناة اليونان في السنوات العشر الأخيرة وتفكيك منهجية الإنتاجية وتدمير البنية التحتية الإنتاجية والاستعاضة عن السلع المنتجة محليا بالسلع المستوردة، كان سببا مهما في زيادة تأثير الأزمة، يضاف إلى ذلك التراجع الذي حدث في قطاع الصناعات التحويلية التقليدية، والتغير الذي أصاب سلوكيات الأسرة اليونانية التي تحولت من مودع في البنوك إلي مقترضة منها، وهذا في كثير من الأحيان يسبب مأساة، حيث لجأ الكثيرون إلي الاقتراض من أجل الحفاظ علي مستوى المعيشة الأسري والذي لم يكن ممكنا في ظل الوضع الاقتصادي الحالي.

كيف تفجرت الأزمة في اليونان

- وإذا نظرنا إلي تكلفة الألعاب الأوليمبية التي استضافتها أثينا عام ٢٠٠٤، وجاءت تكلفتها بما لم تتكلفه أية دورة العاب أوليمبية من قبل، حيث أكد المراقبون وقتها أن الشعب اليوناني سوف يدفع ثمن هذه التكلفة علي مدي الأعوام الخمسة عشر المقبلة، بالإضافة إلي أن الحكومة اليونانية اعتادت أن تئن تحت وطأة الديون التي استمرت بالتراكم، فيما سعت الحكومات اليونانية المتعاقبة دوما إلي تغطيتها عبر الاقتراض في ظل إقبال المستثمرين علي الاستثمار فيما يعرف بسوق أدوات الدين.

كيف تفجرت الأزمة في اليونان

- ولا يمكن أن نغض النظر عن بذخ وترف الحكومة والإنفاق الحكومي المتزايد والذي كان سببا في استمرار العجز في الميزانية العامة للدولة بتجاوز الناتج الإجمالي، بالإضافة إلي تشجيعها في شمال اليونان لنقل مصانع البلاد إلي دول البلقان، وذلك لرخص العمالة وقلة التكاليف، وشجعت الحكومة اليونانية المستثمرين في ذلك وتهاونت معهم وهذا كان له دوره السلبي في تفاقم الأزمة المالية.

ثانيا
معضلة الأزمة اليونانية

معضلة الأزمة اليونانية

- وتتمثل تلك المعضلة في ضرورة قيام الحكومة اليونانية بإتباع إجراءات توسعية لتلافي آثار الأزمة المالية العالمية.
- وذلك في نفس الوقت الذي يكون على الحكومة اليونانية القيام بإجراءات تقشفية للخروج من أزمتها.

الإجراءات التقشفية التي ستتخذها الحكومة اليونانية

- إلغاء العلاوات والحوافز للموظفين الحكوميين.
- تحديد منح الأجازات السنوية، وإلغاؤها بالنسبة لذوي الدخول المرتفعة
- حظر الزيادات في رواتب الموظفين الحكوميين والرواتب التقاعدية لثلاث سنوات على الأقل
- زيادة ضريبة المبيعات من ٢١ في المائة إلى ٢٣ في المائة

رفع الضرائب على الوقود والسجائر والكحول بنسبة ١٠ في المائة

- فرض ضرائب على البناء غير المشروع

ثالثا
أكثر الاقتصادات تعرضا للمشكلات داخل منطقة اليورو

دول البيجس (PIGS)

- يضم هذه الدول مصطلح بالانجليزية هو (PIGS)، وهو يشير اختصارا للحرف الأول من اسم كل من البرتغال وايرلندا واليونان واسبانيا. وبعض الباحثين يضم ايطاليا للمجموعة بدلا من ايرلندا، نظرا لكونها من كبريات الدول المدينة في المجموعة.

ايرلندا

- **ترتيب الاقتصاد في الاتحاد الأوربي:** الخامس عشر
- **آخر تقدير متاح عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** ٠.٣% (الربع الثالث من عام ٢٠٠٩)
- **إجمالي الدين في ٢٠١٠ (متوقع):** ٨٢.٩% من الناتج المحلي الإجمالي
- **إجمالي الدين في ٢٠٠٧:** ٢٥.٤% من الناتج المحلي الإجمالي
- **معدل البطالة:** ١٣.٣%
- **عدد السكان:** ٤.٥ مليون نسمة
- **أداء الأسهم في عام ٢٠١٠:** -١.٥ (حتى ١١ فبراير ٢٠١٠)

ايرلندا

- سطرت الجمهورية الايرلندية واحدة من أكبر قصص النجاح لفترة الانتعاش الأخيرة. ولكن اعتمد نموها الاقتصادي على فقاعة العقارات.
- لقد كانت ايرلندا هي أول دولة من دول منطقة اليورو تسقط في الركود في عام ٢٠٠٨. وقد قامت بضخ ٧ مليار يورو في اثنين من اكبر بنوكها (هما البنك الايرلندي المتحد وبنك أوف ايرلندا)، كما قامت بإنشاء وكالة تديرها الدولة للتعامل مع الديون المشكوك في تحصيلها.
- لقد تعافى الاقتصاد الايرلندي من حالة الركود في العام الماضي، ولكن يظل هناك غضبا شعبيا على نطاق واسع من جراء التخفيضات التي تمت في الإنفاق العام.

اسبانيا

- **ترتيب الاقتصاد في الاتحاد الأوربي:** الخامس
- **آخر تقدير متاح عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** -٠.١% (الربع الرابع من عام ٢٠٠٩)
- **إجمالي الدين في ٢٠١٠ (متوقع):** ٦٦.٣% من الناتج المحلي الإجمالي
- **إجمالي الدين في ٢٠٠٧:** ٣٦.٢% من الناتج المحلي الإجمالي
- **معدل البطالة:** ١٩.٥%
- **عدد السكان:** ٤٥.٨ مليون نسمة
- **أداء الأسهم في عام ٢٠١٠:** -١٣ (حتى ١١ فبراير ٢٠١٠)

البرتغال

- **ترتيب الاقتصاد في الاتحاد الأوربي:** السابع عشر
- **آخر تقدير متاح عن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** ٠.٩% (الربع الثالث من عام ٢٠٠٩)
- **إجمالي الدين في ٢٠١٠ (متوقع):** ٨٤.٦% من الناتج المحلي الإجمالي
- **إجمالي الدين في ٢٠٠٧:** ٦٣.٦% من الناتج المحلي الإجمالي
- **معدل البطالة:** ١٠.٤%
- **عدد السكان:** ١٠.٦ مليون نسمة
- **أداء الأسهم في عام ٢٠١٠:** -٩.٧ (حتى ١١ فبراير ٢٠١٠)

عدد السكان في بعض دول الاتحاد الأوربي

(مليون نسمة)

	٢٠٠٧	٢٠١٠ (م)
اليونان	11.2	11.3
البرتغال	10.6	10.7
اسبانيا	44.5	46.7
ايرلندا	4.3	4.6
ايطاليا	59.1	60.0
فرنسا	61.5	62.6
ألمانيا	82.3	82.1
منطقة اليورو (١٦)	323.2	328.1
الاتحاد الأوربي (٢٧)	493.4	499.1

المصدر: Eurostat

الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية)

(بالمليار دولار)

	٢٠٠٧	٢٠١٠ (م)
اليونان	٣١٢.٨	٣٥٢.٥
البرتغال	٢٢٨.٦	٢٢٣.٧
اسبانيا	١٤٤٢.٩	١٤٧٥.٥
ايرلندا	٢٦٠.١	٢٢٦.٣
ايطاليا	٢١٧٢.٤	٢١١٧.٥
فرنسا	٢٥٩٧.٧	٢٧٤٥.٥
ألمانيا	٣٣٢٨.٢	٣٣٢٥.٨
منطقة اليورو (١٦)	١٢٣٢٨.٠	١٢٧١٣.٣
الاتحاد الأوربي (٢٧)	١٦٩٣٩.٥	١٦٨٦٨.٦

المصدر: IMF

رابعا
مجموعة اليورو والمؤسسات الدولية وكيف تفاعلت مع الأزمة

إقرار حزمة الإنقاذ لليونان مقابل برنامج تقشف قاس

- أقر الأوروبيون وصندوق النقد الدولي حزمة مساعدات لليونان لمدة ٣ سنوات وتبلغ ١١٠ مليارات يورو يقدم منها خلال أيام ٤٥ مليارا منها ١٥ مليارا من الصندوق ويوفر الجانب الأوروبي ٣٠ مليارا.
- وقد أعلنت كل من ألمانيا وفرنسا والبرتغال واسبانيا موافقتها علي تقديم حصصها في هذه الحزمة. وتسهم ألمانيا بما يعادل نحو ٢٧% منها مبلغ ٨.٤ مليار. وجاءت الموافقة الألمانية ـ بعد تردد ـ بعد أن اقر البرلمان اليوناني بأغلبية الإجراءات التي طرحتها الحكومة اليونانية للتقشف والإصلاح برغم موجة الإضرابات والاحتجاجات التي شهدتها اليونان خلال الأيام الماضية. ويأتي الرفض الشعبي لتلك الإجراءات برغم إدراك اليونانيين للوضع المتأزم الذي تمر به البلاد حيث بلغت مديونيتها ٣٠٠ مليار يورو أي ما يمثل ١١٥% من إجمالي ناتجها المحلي.

خطة إنقاذ اليورو

- أقرت مجموعة اليورو خطة ضخمة بلغت ٧٥٠ مليار يورو (٩٥٠ مليار دولار) لحماية عملتها الموحدة، ولكن مع ذلك تظل المخاوف بشأن المستقبل. فقد ساد قادة منطقة اليورو الذين اجتمعوا في يومي ٨ – ٩ مايو الحالي القلق بشأن من احتمال انتقال أزمة أسواق السندات الحكومية في منطقة جنوب أوروبا إلى نظامها المصرفي لتصيب بذلك أسواق الائتمان العالمية. وبذلك فلم يكن إقرار هذه الخطة لمنع انتقال أزمة الديون السيادية من اليونان إلى البرتغال واسبانيا وحسب، بل كان الهدف الأساسي هو اقتلاع الذعر المالي المتنامي الذي يمكن أن يقوض أركان الاقتصاد العالمي ويوقعه في المستنقع الذي كافح خلال العامين الماضيين للهروب منه.

خطة إنقاذ اليورو

- لذلك جاء تصرف الزعماء الأوروبيين سريعا وجريئا. فقد وفروا ٦٠ مليار يورو لمساندة السندات المدعومة من الاتحاد الأوربي، و٤٤٠ مليار يورو لإنشاء صندوق يدعمه دول منطقة اليورو، ومبلغ آخر تصل قيمته حتى ٢٥٠ مليار يورو من أموال صندوق النقد الدولي. كما تحول البنك المركزي الأوروبي، عن عقيدته النقدية الأصولية، وقرر شراء السندات الحكومية من أجل خفض تكلفة الاقتراض بالنسبة لأكثر الاقتصادات اضطرابا في منطقة اليورو.

خطة إنقاذ اليورو

جملة الخطة ٧٥٠ مليار يورو (٩٥٠ مليار دولار)

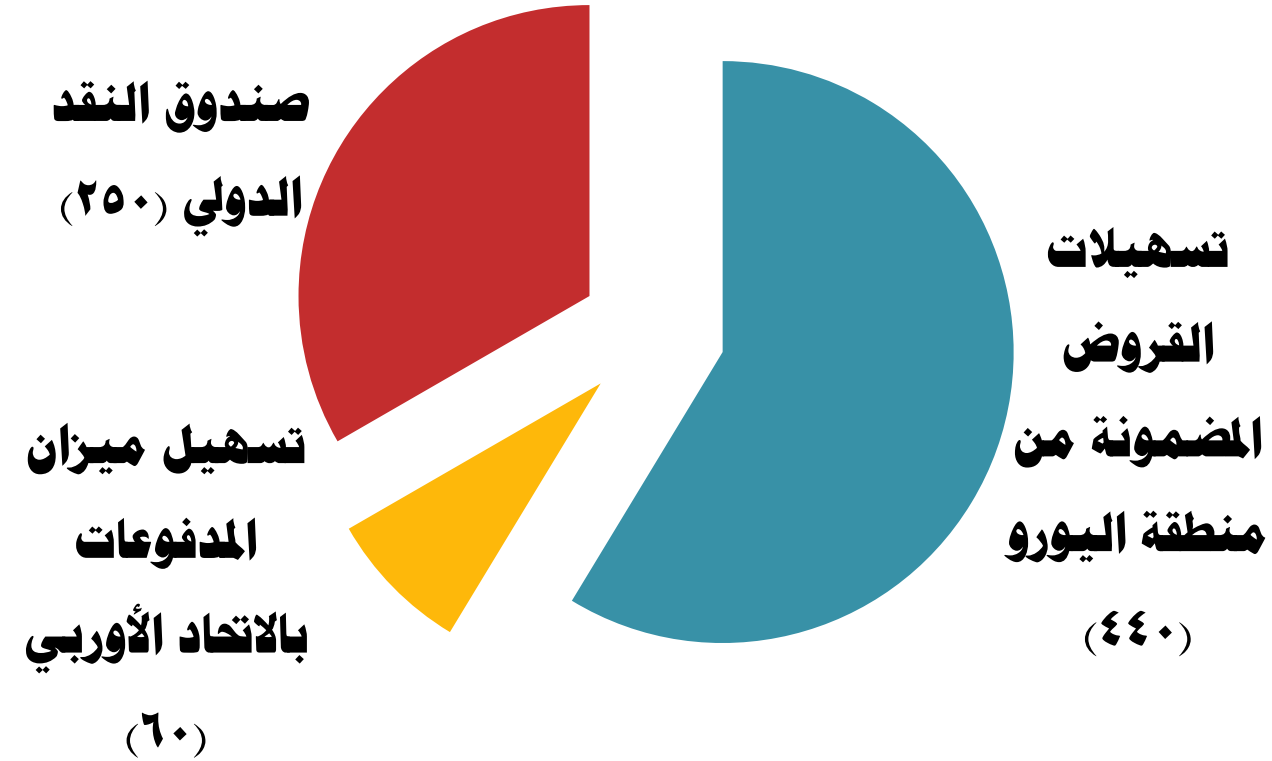

تسهيل ميزان المدفوعات بالاتحاد الأوربي (٦٠ مليار يورو)

ما هو هذا التسهيل؟

- هو تسهيل لزيادة رأسمال الصندوق الذي كان قد أنشئ لمساعدة المجر ولاتفيا ورومانيا من ٥٠ مليار يورو إلى ١١٠ مليار يورو كما ستتاح أمواله كذلك لمساعدة دول منطقة اليورو التي تعاني من صعوبات كبيرة في موازناتها العامة. ويضم هذا الصندوق المملكة المتحدة كعضو بالاتحاد الأوربي.

من سيدفعه؟ وإلى ماذا سيتم توجيهه؟

- سيتضمن الديون التي أبرمتها المفوضية الأوربية بضمان موازنة الاتحاد الأوربي.

هل سيجعل هذا الأمر أفضل؟

- سيكون لهذا التسهيل ميزة الإتاحة السريعة، ولكن من المشكوك أنه سيساعد الاقتصادات الكبيرة في منطقة اليورو.

تسهيلات القروض المضمونة من منطقة اليورو (٤٤٠ مليار يورو)

ما هو هذا التسهيل؟

- هي قروض للعضو المنكوب في منطقة اليورو يتم إبرامها من خلال تسهيلات مدعومة بضمانات القروض وتصل قيمتها إلى ٤٤٠ مليار دولار من الدول الستة عشر الأعضاء في منطقة اليورو بالإضافة إلى السويد وبولندا. وستخضع هذه القروض لمشروطية صندوق النقد الدولي.

من سيدفعه؟ وإلى ماذا سيتم توجيهه؟

- سيتم تنظيم تسهيلات القروض على أساس مفاوضات حكومية بين الدول الستة عشرة الأعضاء في منطقة اليورو. وسوف توفر الحكومات تسهيلات الائتمان في ضوء أنصبة رؤوس أموالها في البنك المركزي الأوربي.

هل سيجعل هذا الأمر أفضل؟

- تعد بمثابة تكملة لخطة إنقاذ اليونان وقد ساعدت في إعادة الثقة إلى الأسواق. ولكن ستكون التكلفة في ضرورة إتباع سياسة تقشفية صارمة.

صندوق النقد الدولي (٢٥٠ مليار يورو)

ما هو هذا التسهيل؟

- التزام باستخدام الموارد الحالية للصندوق لإنقاذ القروض الخاصة بدول أوربا.

من سيدفعه؟ وإلى ماذا سيتم توجيهه؟

- سيتم التمويل من خلال أموال الصندوق

هل سيجعل هذا الأمر أفضل؟

- تعد بمثابة تكملة لخطة إنقاذ اليونان وقد ساعدت في إعادة الثقة إلى الأسواق. ولكن ستكون التكلفة في ضرورة إتباع سياسة تقشفية صارمة.

خامسا
تداعيات أزمة اليونان
على الاقتصاد المصري

تداعيات أزمة اليونان على الاقتصاد المصري

- تراجع سعر اليورو مقابل الجنيه المصري بنحو ٣.٩% منذ بداية مايو ٢٠١٠.
- نظرا لانخفاض سعر اليورو لأدنى مستوياته منذ ١٨ شهرا مقابل الدولار الأمريكي، فقد توقفت حركة الشراء والبيع عليه في السوق المصرية تماما. فمن يملكون اليورو يخشون بيعه حتى لا يحققوا خسارة، ومن يريدون شراءه يفضلون الانتظار متوقعين أن ينخفض أكثر.
- دفع ذلك الدولار للارتفاع إلى ٥.٦٢ جنيه.
- يعني ارتفاع قيمة الجنيه المصري أمام اليورو زيادة قيمة صادرات مصر، والتي يتم شراؤها بالجنيه. وبالتالي تفقد السوق المصرية ميزتها التنافسية من حيث انخفاض الأسعار.

تداعيات أزمة اليونان على الاقتصاد المصري

- في حالة استمرار انخفاض اليورو أمام الجنيه، يتطلب الأمر تدخل البنك المركزي بضخ المزيد من العملة المحلية في البنوك، لإضعاف قيمة الجنيه، حتى تظل السلع المصرية محتفظة بتنافسية أسعارها في الأسواق الأوربية، الشريك التجاري الأكبر لمصر.
- يمتد الأثر أيضا إلى إيرادات السياحة المصرية من دول الاتحاد الأوربي التي ستتأثر سلبا بانخفاض العملة الأوربية.